دابوب: العدة المعلوماتية ستطور أداء الإدارة التربوية

مسؤول الشؤون التربوية بأكاديمية سوس قال إن معظم العاملين بالقطاع يتقنون استعمال الحاسوب

قال محمد دابوب رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة، إن تجهيز المؤسسات التعليمية بأكاديمية جهة سوس ماسة درعة ونياباتها ومراكز التكوين بها ومقرات المفتشيات بالعتاد المعلومياتي يتم في إطار برنامجين مختلفين. هناك برنامج «جيني» الذي يستهدف إدماج تكنولوجيات الإعلام والتواصل في التعلمات، وبالتالي استعمال هذه التكنولوجيات في العملية التعليمية. إضافة إلى برنامج «تحديث وترشيد منظومة الإعلام»، والذي يستهدف تمكين الإدارة التربوية على مختلف مستوياتها ومواقعها، من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التدبير الإداري والتربوي وفي الاتصال والتواصل وتبادل المعلومات. وأضاف دابوب أن معظم العاملين بقطاع التربية لهم إلمام باستعمال الحاسوب، مؤكدا أن التلميذ سيستفيد مباشرة من التجهيزات المقترحة في إطار برنامج «جيني»، كما سيستفيد بشكل غير مباشر من تجهيزات الإدارة.

وفي ما يلي نص الحوار.

● ما هي ميزانية العتاد والتجهيزات والعدة المعلوماتية التي خصصتها الأكاديمية لتزويد المؤسسات بها؟ وما هي طبيعتها؟

● تتوزع الميزانية المخصصة لتزويد المؤسسات بالعتاد المعلوماتي في إطار برنامج «تحديث وترشيد منظومة الإعلام»، سنة 2009، على أربعة محاور، إذ بلغت ميزانية الحواسيب والطابعات الخاصة بالإدارة التربوية في نيابات الجهة وإدارة الأكاديمية ما قيمته 2211350 درهما. أما ميزانية ما يعرف بعملية التشبيك لإنشاء الأنترانيت بإدارة الأكاديمية ونياباتها فقد رصد لها مبلغ 3041000 درهم. هذا فيما خصصت الأكاديمية ميزانية للربط بشبكة الأنترانيت بإدارات النيابات والأكاديمية مبلغا حدد في 105600 درهم، هذا إضافة إلى تمكين كل المؤسسات التعليمية بحاسوب وطابعة مع ربط المؤسسات التعليمية بشبكة الأنترانيت، وقد رصد لهذه العملية ميزانية تقدر بـ 5219300 درهم.

أما بالنسبة إلى برنامج «جيني»، فستتكفل المصالح المركزية بتجهيز مختلف المؤسسات التعليمية بقاعات متعددة الوسائط تحتوي على عدة حواسيب مرتبطة بالأنترانيت وطابعة، كما سيتم توفير حقائب متعددة الوسائط (حاسوب، والربط بالأنترانيت) لكل مؤسسة.

● ما هي الإضافة النوعية التي سيحققها هذا اللوجستيك؟

● ستوفر هذه التجهيزات على مستوى الإدارة التربوية إمكانية مهمة لتطويرها وتحديثها، وذلك عن طريق توفير تواصل فعال وسريع ومضمون. كما ستمكننا من بناء منظومة إعلام مندمجة، إذ سيتم بواسطتها تسريع استغلال المعطيات، الشيء الذي سيحد من تكرار مسك المعلومات، وبالتالي ستحرر وتخلص هذه العدة الإداريين من بعض الأعمال والأعباء الإدارية المتكررة، ما سيمكن هذه الفئة من المزيد من الوقت للتفرغ إلى الجوانب التربوية التي كانت تغيب أحيانا نتيجة كثرة المهام الإدارية.

من جهة أخرى، ستوفر هذه التجهيزات والمعدات إمكانية التكوين الذاتي والتكوين عن بعد (دون إلزامية الحضور إلى مقرات التكوين). أما الإضافة النوعية على مستوى الاستغلال الديداكتيكي، فتوفر تكنولوجيات الإعلام والاتصال إمكانيات هائلة للتوظيف وللاستغلال في داخل القسم وخارجه.

● ما هي المجالات والفئات والهيآت التي وجهت إليها العدة المعلوماتية بالجهة للاستفادة منها؟

● إلى حد الساعة، تشمل هذه العملية بالبرنامجين جميع المستويات التعليمية بالأسلاك الابتدائية والإعدادية والتأهيلية ومراكز التكوين، وتستهدف جميع المجالات. ويتم الآن العمل على تزويد المفتشين بحواسيب محمولة مرتبطة بالأنترانيت لتشمل العملية جميع هيآت التفتيش.

● ما هو حظ التلميذ من هذه التجهيزات؟ وكيف سيستفيد منها؟

● يعتبر التلميذ المحور الأساسي للعملية التربوية، وبالتالي إذا كان لا يستفيد من عملية تجهيز المؤسسات والإدارة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، فلا حاجة للمنظومة بها، إذ سيستفيد التلميذ مباشرة من التجهيزات المقترحة في إطار برنامج «جيني»، كما سيستفيد بشكل غير مباشر من تجهيزات الإدارة وذلك بتخصيص هذه الأخيرة لاهتمام أكبر للتلميذ.

● كيف سيتمكن العاملون بقطاع التعليم من استعمال وتوظيف هذه التجهيزات في المجال الإداري والتربوي، خاصة أن معظمهم ليس لهم إلمام بهذه التجهيزات؟

● أولا معظم العاملين بقطاع التربية لهم إلمام بالمبادئ الأولية لاستعمال الحاسوب، لأنهم استفادوا من عدة تكوينات في هذا الجانب. كما أن البرنامجين لم يغفلا جوانب التكوين إذ تم تخصيص ميزانية مهمة للتكوين وقيادة التغيير. وسيتم تكوين كل المديرين والإداريين في مجال الإعلام والتواصل تدريجيا في مجموعة من البرانم التي سيتم توظيفها في عمليات التدبير الإداري والاتصال. وستنفذ تكوينات حول استعمال برنام مراجع التلميذ وأرضية التواصل والبريد الإلكتروني ودليل مساطر الإدارة، إضافة إلى برنام برنامج لتدبير إحصاء المؤسسات التعليمية والإدارية وبرنام تدبير الإحصاء.

● كيف سيتم توظيف هذا العتاد في المجال التربوي البيداغوجي؟

● توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المجال البيداغوجي والديداكتيكي يخضع لشروط وقواعد يفرضها ديداكتيك كل مادة على حدة. الآن يتم تكوين المفتشين التربويين في هذه الجوانب ليسهروا على تنزيلها جهويا بجميع نيابات الجهة.

● أين وصلت عملية توطين السبورة التفاعلية بالمؤسسات التعليمية؟

● إلى حد الآن، تم توفير السبورات التفاعلية في الثانويات التقنية وفي المركز الجهوي للتكوين المستمر الزرقطوني، كما تمت برمجة تكوينات في الاستعمالات البيداغوجية للسبورات التفاعلية في إطار «جيني» ستشمل 162 مدرسا ومفتشا.

أجرى الحوار: محمد إبراهمي (أكادير)

محمد دابوب (خاص)

في سطور

- محمد دابوب
- رئيس قسم الشؤون التربوية بأكاديمية سوس منذ أبريل 2008
- كاتب عام الجمعية المغربية لمدرسي اللغة الفرنسية
- ارتبط اسمه بالتدبير الوثائقي وتسيير المكتبات
- تلقى تكوينا في نانت بفرنسا
- شغل ابتداء من 2003 منصب المفتش المنسق الجهوي للمكتبات المدرسية بجهة سوس
- عمل منسقا جهويا لمشروع «بروكاديم» منذ انطلاقته

وجوه

عزالدين الخوخي... أستاذ يعاني في صمت

لم يكن يخطر ببالي صباح يوم من الأسبوع الماضي زيارة الثانوية التأهيلية مولاي إدريس الأول بشارع عبداللطيف بنقدور بالدار البيضاء. لكن مكالمة هاتفية جعلتني أغير وجهتي من مقر عملي إلى الثانوية.

أثناء وجودي داخل ساحة الثانوية، تذكرت أيام دراستي بها منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينات بعد حصولي على شهادة الباكلوريا علوم تجريبية. ولاحظت تغييرات شبه طفيفة على ساحة المؤسسة. وبعد استقبالي من لدن مسؤول بالمؤسسة، اشتغل أثناء فترة دراستي بها أستاذا، حاولت الرجوع بذاكرتي شيئا ما إلى الوراء، ومن بين الأسماء التي سألت عنها أستاذي في مادة الرياضيات، واسمه عزالدين الخوخي.

كل ما كنت أعرف عن هذا الأستاذ، أثناء دراستي، أنه عازب، ويقطن بدرب الشرفاء بدرب السلطان الفداء. كان أستاذا مثابرا، يحب عمله ويتفانى فيه، لم أره في يوم من الأيام غاضبا داخل حجرة الدرس بالطابق الأول، ولم أره متكاسلا، بل كان همه أن يخرج جميع التلاميذ من القسم ومحتوى درس الرياضيات راسخ في أذهانهم.

عزالدين الخوخي، أستاذ للرياضيات بما للكلمة من معنى، لم يكن من أولئك الذين يمدونك بجزء من الدرس والمعلومات، وعليك التسجيل لديهم في الساعات الإضافية، أستاذ أحب مهنته، وكان طيلة ساعتين من الزمن في «ضيافته» داخل الفصل، لا يجعل التلميذ يحس بالملل، كان حريصا على مسح السبورة من «الطباشير» بيده، غير آبه بالغبار، كما كان يفعل بعض الأساتذة «سامحهم الله».

عزالدين الخوخي، أستاذ للرياضيات، مازلت أحتفظ شيئا ما بصورته، شاب أنيق، يدخن بين الفينة والأخرى أثناء حصة الدرس سيجارة من النوع الممتاز، لكن خارج الفصل، وكان يحمل محفظته الجلدية في يده اليمنى، ويتوجه مثل عدد من تلامذته مشيا على الأقدام، قاطعا مسافة لا تقل عن 400 متر حتى شارع الزرقطوني، ليمتطي الحافلة رقم 38 ويتوجه إلى سكناه بدرب الشرفاء بالدار البيضاء.

سألت عن أستاذي عزالدين الخوخي، وأساتذة آخرين، منهم من مازال يدرس، ومنهم من تقاعد، خلال أول فرصة زرت فيها الثانوية التأهيلية مولاي إدريس الأول بالدار البيضاء بعد مغادرتي لها منذ سنة 1990، لكن تألمت كثيرا عندما علمت أن الخوخي، أستاذ الرياضيات، أضحى يعاني في صمت بسبب مرض ألم به، ولم تعد قدماه تطآن الحجرات الدراسية في انتظار «الفرج».

أخبرني مسؤول بالثانوية أن الخوخي كان من بين الأساتذة الممتازين بالمؤسسة، ولم أتركه ينهي جملته حتى سردت له جزءا مما تكلمت عنه في هذه السطور، لكن الخوخي «النشيط والعازب والأنيق والمتفاني في عمله»، أضحى أبا لأبناء يبذل قصارى جهده لتربيتهم تربية حسنة، ومازال يقطن بدرب السلطان، يدرس الأجيال لكن من خلال ساعات إضافية، بعدما اضطرته ظروف «صعبة» إلى مغادرة الحجرات الدراسية، لكنه يقرر مواصلة نضاله ورسالته حتى آخر دقيقة من عمره في انتظار التفاتة من المسؤولين.

سليمان الزياني (سطات)

أساتذة بتاونات غاضبون من نتائج الترقية الداخلية

لم تمر نتائج الترقية الداخلية بمؤسسات تعليمية في مناطق متفرقة بتاونات، دون أن تثير ضجة وصلت إلى حد التهديد بالدخول في أشكال احتجاجية تصعيدية، خاصة في جماعة عين مديونة، احتجاجا على تجاوزات عرفتها العملية.

والتمس المتضررون من الجهات المعنية التدخل العاجل لإنصافهم وتجاوز الهفوات المسجلة في هذا المجال، إنصافا لرجال ونساء التعليم، وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.

وطالب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بغفساي بفتح تحقيق في موضوع التجاوزات التي وصفها بـ«الخطيرة» وطالت الشغيلة التعليمية المتضررة من الترقية الداخلية للسنتين الأخيرتين، والبحث في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه النتائج ومتابعة المتلاعبين بحقوق المواطنين وتقديمهم إلى العدالة. واعتبر الفرع ذلك تجاوزا وانتهاكا جسيما للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويعكس تراجع الدولة عن التزاماتها الأخلاقية، داعيا رجال ونساء التعليم، إلى التصدي لكل أشكال الفساد التي تعترض تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أبناء هذا الوطن، دون تمييز، معلنا نبذه كل أشكال المحسوبية والزبونية. وعبر عن التزامه بوضع ملف هذه التجاوزات الخطيرة التي اعتبرها «من بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، على أنظار كل المنظمات المحلية والدولية التي لها صلة بالموضوع».

وحيا محمد أولاد عياد، رئيس الفرع، الأسرة التعليمية «الصامدة الملتزمة بإتقان مهمتها الحضارية الرافضة لتقديم أي تنازل أخلاقي لتحقيق تسلق اجتماعي ومادي على حساب المبادئ والقيم الأخلاقية الإنسانية المغربية النبيلة». وعبر عن تضامنه مع الشغيلة التعليمية، جراء تلك التجاوزات التي طالتها، مؤكدا أن تبنيه للملف يأتي في إطار مسؤولياته والتزاماته المتعلقة بمناصرة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وتحدث عن مجموعة من التجاوزات التي شهدتها الترقية الداخلية خلال السنتين الأخيرتين، وطرحت بشكل حاد في العديد من الأوساط التعليمية مصداقية نتائجها، مشيرا إلى وجود شكوك تحوم حول الأجوبة التي تعطى من طرف المشرفين على قطاع التعليم وتبريرها بأخطاء دون قصد، ويمكن تداركها. وتساءل عما إذا كان سيتم تدارك من استفاد من الترقية دون حق، وكيفية التعامل مع مدرسين غاب عنهم المفتش لعقد، وما إذا كان ذلك خطأ من طرف الإدارة التربوية، يمكن تداركه عبر آلة الزمن بالعودة إلى الماضي».

ولم يستبعد أن يكون هذا الأمر، «أنجع وسيلة لتسوية حسابات مع بعض المخلصين، رفضوا تقديم تنازلات أخلاقية. و يبقى السؤال الأكثر حرجا، هو المتعلق باللجان المتساوية الأعضاء ومسؤولياتها الأخلاقية في ما حدث».

وتحدث عن توصل الفرع بشكايات من نساء ورجال التعليم التابعين لنيابة تاونات، تتعلق بمثل هذه التجاوزات التي عرفتها الترقية الداخلية خلال السنتين الأخيرتين. وأشار إلى عدم احترام النقط التي يتوفر عليها الأساتذة للاستفادة من هذه الترقية، والاعتماد على نقط التفتيش التي منحت لبعض المدرسين منذ أكثر من 10 سنوات، في حين أن بعض المدرسين حديثي العهد بمهنة التعليم، يتوفرون على نقط مرتفعة جدا مقارنة مع مدة مزاولتهم المهنة. وأكد أن التحريات التي باشرها الفرع أكدت مصداقية المعلومات الواردة في شكايات المتضررين.

وبحسب المصدر ذاته، فالأستاذ رشيد سنون استثني من الاستفادة من الترقية الداخلية لعدم منحه نقطة المدير والتفتيش والنائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بتاونات، مشيرا إلى حالة رجاء بن عبد الحفيظ، أستاذة التعليم الابتدائي الدرجة الثالثة بمدرسة أحمد الشريف بغفساي، التي استثنيت من حقها في الاستفادة من الترقية الداخلية عن السنة الماضية، لعدم احتساب آخر نقطة التفتيش حصلت عليها.

وعبر أساتذة التعليم الابتدائي بجماعة عين مديونة، عن استيائهم مما أسموه «الخروقات التي مورست خلال عملية الترقية بالاختيار، وما شابها من حيف سافر»، ضدا على ما حث عليه البرنامج الاستعجالي وتقرير المجلس الأعلى، من ضرورة إعطاء الأولوية لمصوغة مهنة التدريس وتحفيز رجال التعليم. ودعوا إلى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص وتلافي التمييز.

حميد الأبيض (فاس)

متضررة من عدم الالتحاق بالزوج: نحن مهددون بالحمق

دخل متضررون من عدم الالتحاق بالأزواج في اعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام منذ الاثنين الماضي، بمقر الجامعة الحرة للتعليم التابعة للاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وحسب المتضررين، الذين زارتهم «الصباح» في مقر الاعتصام، فإن الدخول في هذه المعركة «أمر لا مفر منه، خصوصا أن المسؤولين في وزارة التربية الوطنية عوض أن يعملوا على حل مشكلتنا التي بقيت مطروحة منذ أشهر، أقدموا على إخبارنا بعرضنا على المجالس التأديبية لتأخذ في حقنا الإجراءات اللازمة». وربط معنيون هذا الإجراء بما تم تداوله في الندوة الصحافية المنعقدة نهاية الأسبوع الماضي، والتي أماط فيها المتضررون من عدم الالتحاق بالأزواج اللثام عن تورط مسؤولين اثنين في مديرية الموارد البشرية بالوزارة أقدما على تنقيل قريبتيهما من نيابة إيفران إلى كل من سلا والصخيرات تمارة. وقال الراوي، المتحدث باسم مجموعة المتضررين من عدم الالتحاق، إن هؤلاء استغلوا مناصبهم والحقوا قريباتهم إلى مناطق رئيسية، علما أن المعينات حديثات العهد بالعمل في وزارة التربية الوطنية و»مع ذلك استفادتا من الالتحاق، فيما مازالت أخريات يناضلن من أجل ذلك».

وعبرت متضررات من عدم الالتحاق في تصريحات لـ»الصباح» عن استيائهن من التجاهل الذي طال مطلبهن الواحد والوحيد المتعلق بالالتحاق بالأزواج. وقالت إحداهن إن المعتصمين لن يبرحوا مكانهم من مقر الجامعة الحرة للتعليم إلا بجواب كاف وشاف من مسؤولي الوزارة «الذين نتأسف لأنهم عوض أن يستجيبوا لمطلبنا القاضي بلم شمل أسرنا، شرعوا في تهديدنا بالمجالس التأديبية وبالإجراءات الزجرية، فهذا أمر غير مقبول ونعلن للجميع أن لا عودة لنا إلى مقرات عملنا إلا بعد أن تنظر الوزارة في ملفنا».

وعلمت «الصباح» أن المجالس التأديبية في حق المعتصمين الرافضين الالتحاق بمقرات عملهم ستنطلق منذ يوم 23 مارس الجاري، مقابل إصرار المعنيين على مواصلة اعتصامهم المفتوح.

وكان المتضررون خاضوا إضرابات عن العمل منذ بداية الموسم الدراسي الجاري، غير أنهم قرروا تعليق احتجاجاتهم في دجنبر الماضي، بعد أن تلقوا وعدا من مدير الموارد البشرية الذي التزم بالنظر في هذا الملف الذي يتعلق بـ 33 شخصا فقط (منهم 30 امرأة). واضطر المتضررون اختيار الانخراط في صفوف نقابة حزب الاستقلال (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب). وبعد انتظار مهلة شهر، عاد المعنيون إلى البوابة الرئيسية لوزارة التربية الوطنية قصد الاحتجاج، منذ شهر فبراير الماضي.

يشار إلى أن المعتصمين أدلوا بشهادات طبية تفيد إصاباتهم بمختلف الأمراض النفسية والعضوية وأن تغيبهم عن العمل مرده وضعيتهم الصحية والنفسية، وقالت إحدى المتضررات «إننا مهددون بالحمق، ولا أحد يريد أن ينصفنا وينصف أبناءنا المشردين الذين يعيشون شتاتا أسريا خطيرا». كما تحدثت أخريات عن تهديدهن بالطلاق وعن عدم الاستقرار النفسي الذي أثر سلبا على عدد من العائلات.

نادية البوكيلي (مكتب الرباط)

محمد زاوي، مدير مجموعة مدارس أولاد احميد بضواحي تازة، يعبر وادي مللو متوجها نحو مركز المؤسسة التعليمية التي يديرها. المدير يخاطر بنفسه ويتحدى فيضان وادي ملوية، حاملا بيده اليمنى «إدارته المتحركة» وهي عبارة على محفظة وبداخلها خاتم الإدارة وسجلات الصادرات والواردات.

يحدث هذا في زمن تتبجح فيه الوزارة بتوزيع العدة المعلوماتية على المديرين من أجل تطوير وتحديث أداء الإدارة التربوية.

عبد السلام بلعرج (تازة)

بيت القصيد

نقمة

عبد الكريم مفضال

يقول المثل المأثور إن في طي كل نعمة توجد نقمة. هكذا ينطق لسان حال بعض رؤساء المؤسسات التعليمية الذين تسلموا العتاد المعلومياتي، موضوع ملف الملحق التربوي لهذا الأسبوع.

لقد لفتت انتباهنا، في «الصباح التربوي»، ونحن بصدد رصد وتجميع تصريحات عينة من المديرين، بهدف استطلاع آرائهم في الموضوع أعلاه، بعض الشهادات ذات الدلالة العميقة، بل صرخات بجولات كثيفة من الهواجس والانشغالات والهموم. وكان الخيط الناظم لهذه السلسلة من الشكاوى والأنات متجسدا في تساؤل: «كم تبقى لي من مدة الخدمة لأحال على التقاعد فأتخلص من هذه الكوابيس؟»

لقد أجمع المديرون الذين استقينا مواقفهم وآراءهم على تقدير الإجراء الهادف إلى تطوير الإدارة التربوية بإدخال المعلوميات والربط بالإنترنيت، وثمنوا هذه الخطوة التي لا بد أن تعود بالفائدة، في أفق تحقيق الحكامة الجيدة في تدبير الشأن التربوي، لكنهم اعتبروها عبئا إضافيا إلى ما يثقل كاهلهم من مهام وأدوار ووظائف، في الجوانب الإدارية والتربوية والاجتماعية ومختلف الأنشطة الأخرى المتعلقة بالحياة المدرسية. ثم إن هذه الخطوة تمت أجرأتها في وقت كانوا ينتظرون فيه دعم إداراتهم بموارد بشرية مكونة تمتلك من المواصفات ما يؤهلها للإسهام الفعلي في تطوير أداء الإدارة المدرسية والارتقاء بقدراتها التدبيرية. لكن بدل ذلك، زادهم العتاد المعلومياتي على هموم ماثلة سلفا.

لقد عبر عدد من المديرين عن هواجس جديدة صارت تتملكهم بعد تسلمهم الحواسيب وآلات الطباعة. إذ أصبحوا ملزمين بالتكوين في المجال المعلومياتي، ورقن النصوص بصورة خاصة، سيما أن بعض النواب أنذروهم بعدم قبول أي تقرير أو مراسلة مكتوبة بخط اليد. ولنتصور وضعية بعض المديرين الذين لا يفصلهم عن إنهاء الخدمة العمومية سوى سنة أو سنتين يسابقون الزمن ليتعلموا الرقن، مع ما يستلزمه ذلك من هدر للزمن على حساب ما هو تربوي، لأن المسؤول الإقليمي لا يهمه في العملية برمتها سوى جمالية المراسلة المطبوعة. وهناك هاجس آخر ينتاب هؤلاء المديرين، وهو الخوف من سرقة هذا العتاد، خصوصا أن مؤسستين بنيابة آنفا بالبيضاء تعرضتا لهذه السرقة فعلا.

لقد بدا واضحا، من خلال أجرأة هذا المشروع ومشاريع أخرى، أن أحد أهم إكراهات المخطط الاستعجالي يتجلى في أزمة أولويات، لذا ينبغي الإسراع في إعادة ترتيبها قبل فوات الأوان.